

علاوتنا يا ولي العهد.. مطالب مستمرة للمعلمين في السعودية



جدد المعلمون والمعلمات في السعودية، مطالباتهم بحقهم في العلاوة السنوية، منددين بخطى رسمية بوقف الصرف التلقائي للعلاوات إلى جانب تغييرات أخرى.

وطالب ناشطون سعوديون عبر وسم "علاوتنا يا ولي العهد" بتحقيق مبادئ العلاوات بشكل شفاف، متمنين أن تصل مطالبتهم للحكومة.

وطالب الناشطون، ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان" بالتدخل لسرف علاوتهم السنوية، ووقف العمل بلائحة العمل الجديدة.

وحصد الوسم الكثير من التفاعل عبر "تويتر" في السعودية، وطالب المعلمون عبره بإعادة العلاوة السنوية، وزيادة البدلات السكنية وحقوق المتقاعدين بوزارة التعليم، والكثير من المطالبات التي قالوا إنها حق مكفول لهم.

ومنذ أسابيع، يشارك عدد كبير من المعلمين السعوديين، في موجة انتقادات لوزارة التعليم؛ بعد أن تبنت لائحة وظائف وسلم رواتب جديدين، ينصان على فرض قيود على منح العلاوة السنوية لأجور المعلمين في البلاد بدلاً من منحها لهم بشكل اعتيادي.

ومنذ أكثر من شهر، عندما كشفت الوزارة عن خطتها الجديدة، لا يتوقف معلمو المملكة عن النقاش حولها، فبينما ينظر لها عدد محدود بإيجابية، يعارضها العدد الأكبر منهم.

وفي موقع "تويتر"، واسع الاستخدام في السعودية، أصبح وسم "العلاوة السنوية"، عنوانًا للنقاش، يتم تجديده بشكل يومي، ليبدو أشبه بعنوان حملة اعتراضات على اللائحة الجديدة التي تنص على أن منح العلاوة السنوية يرتبط بكفاءة المعلم ومهنيته.

ويقول معارضو اللائحة الجديدة، إن تحفيز المعلم يكون بمنح المعلمين المتميزين علاوة إضافية دون المساس بعلاوة الراتب الاعتيادية، التي تعد جزءًا من راتبه وأمانه الأسري، على حد وصف البعض منهم.

وتقول وزارة التعليم، إن اللائحة الجديدة، وسلم الرواتب الجديد، تضمنتا اعتماد علاوات أكبر، وسقفًا أعلى للرواتب، وقيمة أعلى لمكافأة نهاية الخدمة، بالإضافة إلى مكافآت تحفيزية لشاغلي المهام القيادية المدرسية والتربوية.

وتعلل الوزارة، خطوتها الجديدة بأنها تندرج ضمن استراتيجية تطوير قطاع التعليم في المملكة، بالتركيز على التطوير المهني والشخصي للمعلمين من أجل رفع قدراتهم على التدريس والقيادة، وإعداد رحلة تعلم شخصية للطواقم التعليمية؛ بهدف رفع قدراتهم على التأقلم مع التحول في التعليم.

ويبلغ عدد منسوبي وزارة التعليم نحو 700 ألف موظف وموظفة، غالبيتهم من المعلمين في المدارس، من أصل 1.25 مليون موظف وموظفة يعملون بالقطاع العام الحكومي في السعودية.